على «صفقة الرزمة» من ان التجميد لا يسري على «السوبسيديا»(الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الاساسية).

وكان الوزير موداعي قد حذر، في تصريح سابق (**دافار**، ٦/١١/١٩٨٤)، من انه اذا لم ترفع اسعار السلع المدعومة خلال فترة «الصفقة» فان الامر سيكلف وزارة المالية مبلغا يتراوح بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار غير مرصودة في باب النفقات. ولذا، فان وزارة المالية تنوي الضغط على الشركاء في الاتفاق لرفع اسعار السلع المدعومة خلال فترة التجميد للحيلولة دون طوفان تضخمي في نهايتها، علما انه وفقا للتقديرات الحالية فان اسعار السلع المدعومة مرشحة للارتفاع في نهاية الفترة بنسبة تتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ بالمئة.

لقد كان الارتياح هو السمة الغالبة لردود الفعل الاولية لدى الاطراف الموقعة على الصفقة، على ما تم انجازه. لكن سمة الارتياح لم تخف المخاوف الخاصة لدى كل طرف، النابعة من الحرص على الصالح العام وفق فهم كل طرف له. ولذا، اعلن كل منها عن تمسكه بشيء وشدد على آخر وطالب باستكمال الانجاز بخطوات اخرى لان «الصفقة»، كما وصفتها صحيفة دافار (٣/١١/١٩٨٤)، «تعطي القائمين على بلورة السياسة الاقتصادية، في اسرائيل، مهلة زمنية من ثلاثة اشهر، ولا يجب اعتبارها نهاية المطاف.. ولكن صفقة الرزمة هذه قد تفشل اذا لم تأت في اعقابها، وبسرعة، خطوات مكملة يفرضها الواقع الصعب. فالاشهر الثلاثة، هي فترة زمنية قصيرة جدا، واذا لم تبلور الخطوات المرافقة للصفقة خلال اسبوع او اسبوعين فقد تفقد حيويتها وقد تقود المرافق الاقتصادية كافة الى جموح جديد على صعيد الاسعار يفوق ما كانت عليه».

اما ارباب العمل، فغلب على ردود فعلهم الاولية (**دافار**، ٥/١١/١٩٨٤) التأكيد على ان القطاع الصناعي سيتحمل العبء الاكبر في اطار صفقة الرزمة، لان المستخدمين والعمال سيحصلون، على الاقل، على جزء من علاوة الغلاء، على حد تقدير رئيس اتحاد الصناعيين، ايلي هوروفيتش.

ودعا هوروفيتش الحكومة الى تقليص نفقاتها من خلال عملية توازن بين التقليص في النشاط الاقتصادي، والجهاز الاداري، والخدمات الاجتماعية. فتجميد الارتباطات الحكومية مع المصانع سيكون صعبا على القطاع الصناعي في الاشهر الثلاثة التي ستلي اشهر الصفقة الاولى. اما رئيس شعبة النسيج في اتحاد الصناعيين، يورام ردوشيتسكي، فقال، في جلسة الاتحاد التي بحثت موضوع صفقة الرزمة، انه لن يكون مفر من تسريح بعض العمال في المشاريع الصناعية، خاصة تلك التي تسوق انتاجها في السوق المحلي الآخذ بالتقلص. واشار ردوشيتسكي وغيره الى ان عملية تسريح العمال في هذا القطاع، التي بدأت ملامحها في الاشهر الاخيرة، ستتسع بسبب الانخفاض الحاصل في ربحية التصدير. ففي فرع النسيج، سبق وسرّح ١٠٠٠ عامل، وفي الفترة القليلة المقبلة هناك تخطيط لتسريح ٤٠٠٠ عامل [آخر] (**المصدر نفسه**).

اما على الصعيد الحزبي، فحظيت «صفقة الرزمة» بما يسمى الاجماع المتمثل في حكومة التكتل القومي. اما احزاب المعارضة (مبام وحداش وهتحياه)، فبعضها رفض الصفقة (حداش) وبعضها انتقدها على الصعيد الحزبي وتقلبها على صعيد الهستدروت (مبام) وثالثها لم يُعرف موقف محدد له منها (هتحياه).

فحزب راكاح وكتلته في الهستدروت رفضا الصفقة رفضا قاطعا ودعت كتلة الحزب في الهستدروت الى عقد اجتماع فوري للجنة التنفيذية للهستدروت لبحث الموضوع. وقال بيان الكتلة بهذا الصدد ان كتلة حداش تعارض الصفقة وتعتبرها مؤامرة لافقار المستخدمين وابناء الاحياء الفقيرة (**عل همشمار**، ٤/١١/١٩٨٤).

اما حزب مبام فوصف صفقة الرزمة بـ «البالون المنفوخ» الذي، وفي احسن الاحوال، يخرج الهواء الذي في داخله دون ان ينفجر. «فهذه الصفقة تلقي اعباء اخرى على الاجراء دون ان تبشر بالخلاص والخروج من الازمة» (**المصدر نفسه**). اما ممثل حزب مبام في اللجنة المركزية للهستدروت (اعلى هيئة تنفيذية)، نفتالي بن موشيه، فاعلن عن موافقة كتلة مبام على الصفقة شرط ان يطبق التجميد على اسعار السلع كافة بما فيها تلك التي تتلقى دعما حكوميا.

على الصعيد العام، تفاوتت التعليقات على «صفقة الرزمة»، فالبعض اعتبرها سيئة بالنسبة للمستخدمين وللاقتصاد في آن. والبعض الأخر رأى ان الخاسر الوحيد فيها هو الحكومة. وثالث اعتبرها بمثابة «تجميد للقيم» وليس للاسعار.

تحت عنوان «صفقة الرزمة: ميزان لاسبوعين» حدد جدعون عيشت (**يديعوت احرونوت**،